

الخصخصة والاستثمار الخاص في التعليم العالي حالة العراق

اسراء حسين ناصر
جامعة القادسية

أ.د موسى خلف عواد
جامعة القادسية

المستخلص

يعاني التعليم العالي في العراق من تحديات كثيرة ، لعل أبرزها هي تزايد الطلب الجماعي على التعليم العالي ، وعدم قدرة الجامعات ومؤسسات التعليم الحكومية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة سنوياً .
ومما لا شك فيه أنّ فكرة خصخصة التعليم الحكومي تمثل الحل للكثير من مشاكل النظام ومشاكل المجتمع الذي تعمل فيه ، لذلك تعتبر خصخصة التعليم العالي ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية .
ولتسليط الضوء على الموضوع ، جاء البحث في مبحثين ، الأول اختصّ في بيان الجوانب النظرية لخصخصة التعليم العالي ، بينما ذهب المبحث الثاني إلى بيان الأهمية النسبية للتعليم العالي الأهلي بالقياس مع التعليم العام .
واستنتجت الدراسة أنّه لازالت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي ضئيلة مقارنة بالتعليم الحكومي ، وذلك لعدم توفر الفرص والدعم الحقيقي لتحفيز الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي .
وأهم ما أوصت به الدراسة هو النظر بجدية إلى سياسات تعديل التعليم العالي في العراق باتجاه دعم مشاركة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البرامج الأكاديمية للتعليم العالي .

Abstract

Higher Education in Iraq suffers from many challenges, most notably the growing mass demand for higher education, and the inability of universities and institutions of government education to accommodate the growing numbers each year .

There is no doubt that the idea of privatization of public education represents a solution to the many problems of the system and the problems of the community in which it operates, so the privatization of higher education is considered a fundamental pillar of the pillars of the In order to shed future vision for economic development.

light on the subject, it came search in two sections, the first singled out in the statement of the theoretical aspects of the privatization of higher education, while the second section went to the statement of the relative importance of higher education Ahli compared with public education .

The study concluded that it is still the proportion of the contribution of the private sector in higher teachings miniscule compared to government to education, to the lack of real opportunities and support to stimulate private investment in the field of higher education.

The most important thing recommended by the study is seriously considering to amend the Higher Education Policy in Iraq toward supporting the participation of domestic and foreign private investment in the academic programs of higher education.

البحث مستل من رسالة الماجستير (الاستثمار الخاص في التعليم العالي – العراق حالة دراسية

أن البنية المؤسسية للتعليم العالي العام في البلدان العربية ومنها العراق تواجه اليوم تحديات كبيرة على مستوى تحقيق غاياتها التنموية والاجتماعية والثقافية فهي أصبحت غير قادرة تماما إن تدرك متطلبات إدامتها على مستوى تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي الذي اخذ يفرض تحديات حقيقية على المستوى النوعي المطلوب من التعليم والذي من شروط ملاحقة المعطيات النوعية في تقانات التعليم العالي والتي بدونها لا تستطيع مؤسساتنا التعليمية إن توفر المخرجات النوعية والمشاريع في طبيعة أسواق العمل من أساليب الإنتاج وإعلاقات الإنتاج وعلى المحتوى النوعي للمعرفة والمهارة وعلى هذا النحو فإن إطلاق برامج الخصخصة في التعليم العالي او الدعوة بكثافة إلى الاستثمار الخاص في التعليم العالي أخذة بعدا مهما في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتعليم العالي لأننا حتما نواجه اليوم أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة أصبحنا أكثر قلقا من قدرتنا على تأمين متطلبات التمويل الكافية لأدامة القطاع العام في التعليم العالي إلى جانب حتمية تأمين متطلباته على مستوى التعليم العالي الذي يفرض علينا حتمية ادامته بالمجان لا اعتبارات ترتبط بالمهمة الاجتماعية لوجود الدولة ، ان الازمات المالية التي تواجه معظم البلدان العربية ومنها العراق وهي في معظمها اقتصادات احادية الجانب تطرح امام هذه البلدان مشكلات كبيرة على مستوى ادامة تمويل التعليم العالي كذلك تواجه مؤسسات التعليم العالي العام الكثير من الشكوك في قدرتها على توفير الكفاءة والفاعلية في برامجها التعليمية وتستند هذه الشكوك الى مراجعة اداء هذه المؤسسات التي تتسم معظمها في خفض الانجاز الاكاديمي لدى مخرجاته خاصة في المجالات العلمية الاساسية مثل العلوم والرياضيات حتى اصبحت هذه المؤسسات لا تتعدى في مهامها اكثر من الاعداد للوظائف دون القدرة على انجاز متطلبات اكاديمية تتمتع بمهارات التفكير والمبادرة والريادة كما ان هذه المؤسسات اصبحت تواجه تحديات مجتمع المعلوماتية ورأس المال المعرفي كما ان التعليم العالي العام لم يؤدي ادواره في ملاحقة القطاعات الحيوية التي لها الدور الريادي في التنمية فهو لم يمكن بالمستوى المطلوب من القدرة على اللحاق بالتطورات المتسارعة في المنظومة المعرفية والبنية الهيكلية في الاسواق والصناعة والاعمال فهل ستكون خصخصة التعليم العالي العام حلا مناسباً لمواجهة ازمة التعليم العالي وهل ان برامج الخصخصة اصبحت اليوم امامنا خيارا لانستطيع الابتعاد عنه ام انه سيكون خيارا اذا مذهبنا اليه سيكون هو الآخر احد مكونات وبنود لائحة مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية لذا اصبحت من الضروري ان نبحت بموضوعية في تقرير خيار اتنا من الخصخصة في التعليم العالي والتوجه الى الاستثمار الخاص في تعديل بنية مؤسسة التعليم العالي والمحتوى المعرفي والاقتصادي لها ، ان التحدي القائم امامنا في حزم خيارنا بين المضي في التعليم العالي والخاص لايتطلب موقفا ايدولوجيا اكثر ما يتطلب منا الدراسة الموضوعية والعلمية في النتائج التي ترتب على خيار اتنا لذلك نحن بحاجة الى اعمال النظرية الاقتصادية ومعطياتها في تقرير نجاح فرص الاستثمار في التعليم العالي من عدمه 0

اهمية البحث : لازال البحث العلمي احد اهم المتطلبات المهمة التي عليه ان يذهب اليها في دراسة مراجعة اشكالية الخصخصة والاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي

مشكلة البحث : ان حالة الدراسة في هذا البحث تذهب الى مراجعة التحديات التي تواجه عملية التخصيص في الاستثمار الخاص في قطاع التعليم العالي في العراق

فرضية البحث : ان خصخصة التعليم العالي والاستثمار الخاص يرتبط بعلاقة خطية ايجابية مع تحسين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

هدف البحث : الغاية التي ياتي عليها البحث في اهدافه هو عرض رؤيا علمية ذات محتوى اقتصادي في اشكالية التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في العراق من خلال مراجعة اهمية عملية الخصخصة والاستثمار الخاص .

منهجية البحث وهيكلية : يعتمد الباحث لمنهج الاستقرائي باستخدام ادوات لتحليل الكمي

هيكلية البحث

- المقدمة
- المبحث الاول : الخصخصة والاستثمار في التعليم العالي 000 اشكالية القبول والموائمة 0
- اولاً : خصخصة التعليم والاستثمار في التعليم العالي 000 مراجعة المنهج والرؤى 0
- ثانياً : مفهوم الخصخصة في المنهج 0
- ثالثاً : خصخصة التعليم العالي 000 امكانية الاصلاح 0
- المبحث الثاني : اهمية التعليم الأهلي في العراق مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي 0
- اولاً : اعداد الطلبة في التعليم العالي العام والأهلي ... المزاحمة والتمويل 0
- ثانياً : الاهمية النسبية للتعليم الجامعي العام والأهلي ... متطلبات الجودة 0
- ثالثاً : اثر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على دعم الاستثمار الخاص في التعليم العالي 0
- رابعاً : لماذا التعليم العالي الأهلي في العراق ؟
- الاستنتاجات والتوصيات 0
- المصادر والمراجع 0

المبحث الأول

الخصخصة والاستثمار في التعليم العالي... إشكالية القبول والموائمة
أولاً : خصخصة التعليم والاستثمار في التعليم العالي....مراجعة المنهج والرؤى:

لعل أكثر الإشكاليات التي خضعت للجدل منذ العقد الثامن من القرن الفائت هي إشكالية التخصخصة (privatization) ولكن قطاع التعليم كان من أكثر القطاعات التي لا يحاول هذا الجدل مقاربتها إلى مدى قريب ، ربما لأسباب ترتبط بوظيفة الدولة على مستوى ذات صلة بمفهوم الدولة الراعية وأنماط مهامها الجوهرية على مستوى تشكيل المجتمع وفقاً لإرادتها من خلال التأسيس لنظام تعليمي يخضع لأبوية سلطة الدولة أو أن الاعتقاد السائد أن التعليم العام يمثل الممارسة التنموية الرائدة في قيادة التنمية ويمثل في ذات الوقت هوية السلطة الشعبية وقبولها على المستوى الشعبي 0 والى سنوات قريبة لم يتأثر قطاع التعليم العالي بذلك التوجه إلى إصلاح الهيكل الاقتصادي في معظم البلدان العربية ، ولم تجرأ هذه البلدان أن تمارس ديناميكية السوق على قطاع التعليم العالي، فهو على هذا النحو مستمر قطاعاً يعتمد الموارد الريعية المتاحة ، والمستهلك الكبير في موازنات الحكومات التشغيلية والاستثمارية ، وخارج مقدرات او معادلة الفعالية الاقتصادية الرشيدة أو المنتجة 0

ولم يخضع قطاع التعليم العالي في معظم البلدان العربية نهائياً إلى المميزات التنافسية أو التداول في إمكانية مشاركة القطاع الخاص في إنتاج التعليم العالي أو المعرفة، حتى ان هذا القطاع استمر ولا يزال على رغم كل مشكلاته قطاعاً ينعم بعطايا الموازنات العامة وسلطة الدولة الى الحد الذي أصبح فيه مفهوم مجانية التعليم مهمة أخلاقية في صلب وجود الدولة وشرعيتها ، أو تحت خطاب تحقيق العدالة الاجتماعية لان قطاع التعليم هو على الأقل المجال الحيوي الوحيد في تعديل البنية الطبقية أو ما يعرف بإنتاج الطبقة الوسطى 0

لذلك كانت معظم القوى الاجتماعية والسياسية لا ترغب في التخلي عن القطاع العام والتداول في وجود علاقات للسوق أو التنافسية في التعليم العالي بدعوى إصلاحه أو تحسين كفاءته وان يكون التعليم الخاص بديلاً عنه 0

وكان الخطاب الموازي هو تحسين جودة التعليم العالي من خلال تحسين النظام التعليمي العام من خلال إصلاح الهيكل التنظيمي له ، ومن خلال استخدام امثل للموارد المتاحة له بدلاً من السماح للقطاع الخاص من نقل مهام التعليم العالي من المجال الاجتماعي والثقافي إلى المجال الاقتصادي وجعله قطاعاً يخضع لعلاقات الإنتاج التقليدية 0

كذلك لم تبرر مكونات الخطاب الشعبي أن تكون مشكلات التعليم العام ووجود دواعي تحديثه أن يتم التخلي عن إدارته لصالح القطاع الخاص وان يكون هذا القطاع قارب النجاة الوحيد لإنقاذ التردّي في القطاع التعليمي وان الخصخصة ليست قادرة على تحقيق طموحات المجتمع في وجود تعليم قادر على إنتاج المعرفة والمهارة او ادامة متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي بينما يدفع ممن يذهبون الى خصخصة التعليم العالي إلى أن إدارة التعليم بمشاركة القطاع الخاص تنقذ التردّي في المستوى النوعي للتعليم في البلدان العربية ، وتساعد هذه البلدان على تخطي المخرجات التعليمية الضعيفة التي لم تدرك نتائج حقيقية في دعم عملية التنمية ، وبشكل عام فأن سياسات التعليم العالي في البلدان العربية لم تتمكن من تحقيق ما هو متوقع منها في الوصول إلى وجود قطاع تعليمي قادر على إنتاج مخرجات تعليمية تتصل بمتطلبات النمو الاقتصادي ،

إن الذاكرة التاريخية لتجارب خصخصة التعليم العالي في البلدان العربية على بساطتها لم تشهد تجارب فاعلية وديناميكية تذكر ، ولم تتوفر أمامها نتائج مثمرة على المستوى المطلوب من خصخصة التعليم ، فهي على قلتها لم تمارس مهام إصلاحية لمنظومة التعليم ومخرجاتها بقدر ما هي تجارب تكشف عن تعميق تخلف أو نكوس منظومة التعليم بشكل ربما أوسع مما ساهم به التعليم العام ، فلم يكن محتوى خصخصة التعليم في البلدان العربية إلا ذلك النوع من المحتوى التجاري دون أن يذهب إلى بناء علاقات رأسمالية تنافسية تضمن منتجات نوعية بمحتوى اجتماعي وثقافي موازي لها 0

فدالة الإنتاج في قطاع التعليم العالي ربما تحتاج الى غير ذلك الوصف التقليدي في علم الاقتصاد ، وهذا ما لم تتركه بعد برامج التعليم لدينا ولعل هذا يخضع لأسباب مرتبطة في سياسات خصخصة التعليم أكثر منها في فاعلية القطاع الخاص المشاركة في إدارة التعليم0

فما زالت تلك السياسات لا تنظر إلى القطاع الخاص كأحد شركاء التنمية بقدر ما تجد فيه قطاعاً طفيلياً يسعى إلى تحقيق الربحية ودون أن تخلق قطاعاً خاصاً يستثمر في قطاع التعليم وفقاً لمحتوى أخلاقي ومسؤولية وطنية ، وهي مهمة نعتقد أن ترتبط بالدولة كمنظومة سلطة تخطيطية تعمل على اسقاط الرأسمالية من الأعلى كما هي تجربة الدولة في اليابان ابتداء من عهد (ميجي) 0حتماً ستكون نتائج خصخصة التعليم في البلدان العربية منتجة لتخلف التعليم لأن الدولة ذاتها تحتوي على قوى اجتماعية مفسدة وسياسات اقتصادية تكرر لعلاقات نفعية طفيلية ، فهي حتماً لا تستطيع إن تنتج لقوى اجتماعية اقتصادية قادرة على المشاركة في التنمية بمحتوى وطني ، وليس ذلك النوع من القوى الاجتماعية التي تحاول أن تلعب لعبة التحايل على غايات الدمج أو المشاركة في تحقيق الأهداف النوعية والاجتماعية من عملية التعليم0

لأن احتمالات النتائج السيئة للاستثمار الخاص في التعليم العالي ستكون اشد خطورة من النتائج المترتبة عليه في القطاعات المادية 0

إن المأمول من خصخصة التعليم العالي والدعوة إلى الاستثمار الخاص فيه أن يساهم القطاع الخاص في تعدي المشكلات التي يواجهها قطاع التعليم العالي ، ودونه ستكون سياسات الخصخصة غير منتجة وربما ستعمق من المشكلات المطروحة على العملية التعليمية ونتائجها 0 لذا نقول إن الخصخصة في التعليم العالي وتوجهات الاستثمار الخاص يجب بالضرورة أن تساهم في تحقيق:

- 1- الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي ، وهي مجموعة الخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التعليم من مدخلاته ومخرجاته التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للمجتمع (اتحاد الجامعات العربية (2008-2009) 0
 - 2- المساهمة في تمويل التعليم العالي ، وهي من المهام التي تدفع بذاتها بالجوء الى الخصخصة ، والمأمول منها أن يكون للقطاع الخاص والجمهور دوراً في تمويل التعليم الذي يشكل في الآونة الأخيرة من التحديات الكبيرة التي تواجه إدماة التنمية 0
- فعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية لم توفر المستوى القياسي للإنفاق على التعليم العالي ، إلا أنها تواجه صعوبة كبيرة في تحقيق متطلبات التمويل في الحد الأدنى بسبب السياسات الاقتصادية غير الواعية التي تعتمدها هذه البلدان 0
- لذلك تكون الدواعي في خصخصة التعليم العالي أن يساهم في تنمية مصادر التمويل للتعليم العالي ويدفع بالأزمة التي يواجهها التعليم اليوم0

ثانياً : مفهوم الخصخصة في المنهج 0

تعددت واختلفت وجهات النظر الى مفاهيم الخصخصة أو التخصيص وتعريفها من مكان لآخر ومن دولة إلى أخرى ، وهي ترجمة المصطلح الإنكليزي الاقتصادي Privatization وتعني نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما جزئياً أو كلياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص(مجلة إضاءات ، العدد 6 : 2011) .

وقد جاء تعريف الخصخصة عند ستيف هانكي على أنها ((نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من أيدي القطاع العام إلى الخاص ، ومن ثم فإنها تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة إلى التملك لبعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون (هانكي ، 1990:13) وقد عرفها آخر على أنها عملية نقل أصول أو نشاط اقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو معنى مرادف إلى إلغاء التأميم (Graftihs,Alan and Denationalization)

(Wahl,18:1998) ، في حين كان تعريف فريدمان وأندريه للخصخصة بأنها انتقال الوحدات الإنتاجية والسلعية والخدمية والتي ترجع ملكيتها إلى الدولة لأشخاص معنويين وماديين بشكل جزئي أو كلي ومن خلال مرة واحدة أو على شكل مراحل و بأساليب مباشرة أو غير مباشرة وبشكل

مخطط ومهيأ له بظروف تمهيدية وبما يؤدي إلى إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية المعنية ، ومن ثم العمل على تغيير قوى الإنتاج وعلاقاته وزيادة ربطها بآليات السوق بالشكل الذي تتوافق في النهاية مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات (شيحان ، 2008:3).

أما UNDP^(*) (الاسكوا، 1999:1) في توصياته حول عملية الخصخصة عام 1991 فقد عرفها على أنها عملية تسويق لنشاط القطاع العام ، ويعني إخضاع اتخاذ القرار الاقتصادي لقوى السوق لأن هذه هي ميزة نشاط القطاع الخاص المريح Profit – Private Sector activity ، يرى آخرون أنها عملية تحويل الأصول من الدولة إلى القطاع الخاص متضمنة عملية جذرية لإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية وإعادة هيكلة الإطار المؤسسي القائم الذي تجري فيه عملية الإنتاج والأخذ بأساليب جديدة لإدارة الشركات متحررة من أشد أنواع التدخل السياسي ضرراً . (ياسين ، 2001:3-4) .

كما أن الخصخصة مصطلح يستخدم ليبدل على مجموعة واسعة من الأفكار والسياسات ، مما أدى إلى تعدد المعاني العلمية له ، إلا أنها تتركز بشكل أساسي على ضرورة ترشيد الاستثمارات في منشآت القطاع الخاص ، بهدف إدارتها وفق نظام السوق والأخذ بمبدأ الربح الخاص في تحديد كفاءتها .

أما مفهوم الخصخصة لدى البنك الدولي فإنه ((زيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها))، والتعريف الأكثر تداولاً للخصخصة هي سياسة تحويل (ملكية) أو (إدارة) المشروعات العامة – الاقتصادية أو الخدمية – من ملكية أو إدارة الدولة إلى ملكية أو إدارة القطاع الخاص ، وذلك باستخدام الوسائل الملائمة لهذا التحويل ، وبما يتفق مع طبيعة المشروع العام محل الخصخصة وغايات الاقتصاد القومي .

هناك معان عدة في العربية للمصطلح الأجنبي (Privatization) وكما يلي : التفرد – الخصوصية – التخاصصة – الأهلية – التخصسية – المخاصة – والتحول للقطاع الخاص وغيرها . (عبد الباسط حسونه:6)، إذ لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة ، ويتفاوت مفهومها من فكر لآخر ومن دولة لأخرى ، ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت اليوم موضوعاً رئيساً لدى معظم دول العالم فإنها ظاهرة عالمية تستحوذ اهتمام معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، وهي فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية تتمثل في تحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمية والخدمات الاجتماعية التي ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وتهدف إلى اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتنماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر .

يتضح من ذلك أن الخصخصة لا تعتبر غاية بحد ذاتها ؛ إنما هي وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ، فعادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كلاً منها في الاتجاه العام نفسه الداعي إلى تحويل كافة الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام باتجاه القطاع الخاص، أي أن الخصخصة يجب أن تواكبها تغيرات جذرية لمفهوم أو فلسفة أو مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص .

وعموماً فإنه يمكن النظر إلى الخصخصة من منظورين هما المنظور الاقتصادي والمنظور السياسي (ويكيبيديا) .

المنظور الاقتصادي: وفقاً لهذا المنظور فإن الخصخصة هي عملية تهدف إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى، وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالة الضرورة القصوى، وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته .

المنظور السياسي: يرى بأنه التخصيص يدعو إلى اختزال دور الدولة ليقصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية .

(*) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

لذا فإننا نرى بذلك تجاوز مفهوم الخصخصة اقتصراره على بيع أصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ، وفلسفة جديدة لدور الدولة .

ثالثاً : خصخصة التعليم العالي ... امكانية الإصلاح 0

بعد أن تطرقنا لمفهوم الخصخصة في المجال للاقتصادي كونها انبثقت منه ، نتطرق الآن إلى مفهوم خصخصة التعليم الذي بطبيعة الحال يعاني من عدم اتفاق عليه كحال الخصخصة في الاقتصاد نظراً لكونه يغطي مجال واسع من الأنشطة فهو ليس مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية (عريضة المانع ، 2003:140-99) بل توسع ليشمل مجموعة من الترتيبات التعليمية الأخرى التي لديها عناصر مهمة من التمويل الخاص والعمليات والخدمات ، فنتج عن ذلك ظهور أشكال عديدة ومتنوعة من خصخصة التعليم .

وهناك من يرى أن الخصخصة في التعليم يقصد به التعاون بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص من أجل إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في التوسع في إنشاء المدارس والجامعات والمراكز البحثية والتدريسية وتملكها لأهداف ربحية (العتيبي ، 2005:34) .

إنّ التعليم الخاص كان موجوداً في كل من الدول المتقدمة والنامية قبل تنامي تيارات العولمة ، ولكن هذا الوجود كان محدوداً ويعود في الأساس إلى اعتبارات خيرية ومشاركات طوعية ، رغبة منها في التعاون مع الجهود الحكومية الساعية إلى انتشار التعليم ، لكن في ظل العولمة ظهر الشكل الحالي للتعليم الخاص الذي لا يعتمد على دعم الحكومة ولا على مفهوم التبرع والعمل الاجتماعي التطوعي ، حيث يتم تشجيع الخصخصة باعتبار أنّ القطاع الخاص يتمتع بكفاءة أعلى في إدارة مؤسسات التعليم ، وأنّ انتعاشه سيخلق منافسة بين مؤسسات التعليم الخاصة وبين المؤسسات العامة ، ما ينعكس بدوره في شكل الارتقاء بمستوى التعليم وجودته .

1. أشكال الخصخصة في التعليم (J.Fitz & B.Beers,137.139.154:2002) :

إنّ لخصخصة التعليم أشكال عديدة ومتنوعة وهي أشكال أخذ فيها بعين الاعتبار أن تحفظ للتعليم مجانيته وتستمر الدولة في الانفاق على التعليم ، ولكن بصورة مختلفة وهي :

1. التعاقد (Contracting out) : وفيه تقوم المدارس الحكومية بتوقيع عقود مع جهات خاصة لتقوم بإمداد المدرسة بخدمات معينة مثل النقل وتقديم الوجبات وطباعة الكتب وتدريب المعلمين وصيانة المباني وما شابه ذلك .

2. نظام القسائم (Voucher School) : وفيه تقوم الحكومة بتزويد الأهل بقسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة ، وهذه القسائم تخول الأهل إلحاق أولادهم بأي مدرسة يختارونها من مدارس التعليم الأهلي تكون رسومها التعليمية في حدود قيمة القسيمة المعطاة لهم ، وبإمكانهم اختيار مدارس أخرى رسومها أعلى ، ولكن في هذه الحال يدفعون هم الفرق في القيمة .

3. الإحلال (Take - Over) : وهو يعني إسناد إدارة المدارس وتنظيمها إلى مؤسسات أهلية خاصة إذ تتعاقد الحكومة مع تلك المؤسسات لتتولى إدارة المدارس الحكومية مقابل رسوم تدفعها الحكومة .

4. المعاهدة (Charter School) : إذ يتم الاتفاق بين الحكومة والمدرسة على قيام المدرسة بأداء مهام محددة ويعطي للمدرسة بموجبها الاستقلال في المنظمة والميزانية والتحرر من قيود الدولة .

5. رصيد الضرائب (Tax - Credit) : وفيه يتقطع حساب الضرائب من العائلات التي لديها طلاب في سن المدرسة للاستفادة منها في دفع رسوم التعليم .

6. امتلاك القطاع الخاص للمدارس : وهي أكثر أشكال خصخصة التعليم انتشاراً ، وفيها تكون المدرسة تحت إدارة أهلية سواء كانت ربحية أم غير ربحية .

وكل هذه الأشكال المطروحة لخصخصة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يظل التعليم مجانياً فيها ما عدا الشكل السادس الذي يكون فيه ملكية المدرسة كاملة تعود إلى القطاع الخاص .

2. قوى تفرض خصخصة التعليم :

إنّ الخصخصة على حسب ما يظهر أخذ في فرض وجودها على العالم ، وذلك لقدرة القطاع الخاص على التكيف مع احتياجات الناس ومطالبهم المتغيرة ، وفق تغيرات العصر ، وعلى حسب ما يراه (Levin , 2001) فإنّ الظروف المعاصرة خلقت قوى متداخلة فيما بينها تدفع أو تفرض

الخصخصة على التعليم ، وهي تتركز في بضعة عوامل من بينها : ظهور الأزمة المالية الاقتصادية وتدهور أوضاع التعليم والتوجه نحو عالم ما بعد الصناعة :

✳️ **الأزمة المالية :** بات التعليم في عصرنا هذا يستهلك قدراً من إجمالي ميزانية الدول ، وأنّ الإنفاق على التعليم في العقود الأخيرة تضاعف كثيراً مع تضاعف أعداد الطلاب الملتحقين بالبرامج التعليمية ، كما أنّ نسبة التكاثر في البلدان النامية تعد نسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة التكاثر في البلدان الصناعية ، مما يستدعي المزيد من النفقات واستمرار العجز عن تغطية جميع الاحتياجات التعليمية .

✳️ **تدهور أوضاع التعليم :** لقد تغير في السنوات الأخيرة موقف الناس في التعليم ، واشتد نقدهم الموجه إليه من حيث الارتفاع كلفته وانحدار مستواه وتدني إنتاجيته وعدم كفايته وفعاليتها ، ويستند نقاد التعليم في شكله الحالي إلى بعض المعايير التي يرونها حجة بالغة تدعم قولهم بنهايته ، مثل ضعف الانجاز الأكاديمي لدى الطلاب والتخلف في التحصيل العلمي في مجالات علمية أساسية كالعلوم والرياضيات ، وانعدام التعليم الفعال ، والقصور في الأعداد للمهمة أو الوظيفة ، وعدم التمكن من مهارات التفكير والتنظيم العليا ، وانخفاض روح المبادرة والمسؤولية الوطنية .

✳️ **التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة :** الاقتصاد في هذا العصر أخذ في التحول من الصناعة إلى الاقتصاد ، إذ أصبح العلم قادراً على أن يستقطب القوة الاقتصادية ويخطفها من مصادرها السابقة ، كما أضحي المجتمع المعاصر اليوم ، مجتمع المعلوماتية أو العلوم ، عالمي في اهتمامه واضح في تركيزه على رأس المال الفكري والعلمي ، ونتيجة لهذا فإنّ التعليم يبرز بوصفه أمراً أساسياً في مجتمع العلم ، ويحتاج إلى درجات عالية من المعرفة والتدريب .

ومما لاشكّ فيه أنّ قطاع التعليم هو أحد القطاعات الحيوية التنموية لأي دولة ، وأنّه يتأثر بالتطورات المتسارعة حول العالم ، الأمر الذي يتطلب البحث عن الحلول الأكثر نجاحاً وفعالية في تقديم هذه الخدمة الحيوية للمجتمع، فنجد أنّ أحد الحلول الحديثة التي اتجهت إليها سياسة التعليم هو خصخصة التعليم العالي .

فتزايد الاهتمام بالخصخصة كأحد الحلول الاقتصادية التي يمكن تطبيقها في المجال التربوي ، لأنّه أحد الحلول الناجحة ذات الأبعاد الشمولية ، كما أكدت ذلك **(نادية عبد النعيم ، 2013: 12)** من أنّ خصخصة التعليم العالي يساعد في تحول المجتمع للتخطيط الشمولي ، وفي توسيع قاعدة الملكية ، وخلق أجيال جديدة من أصحاب الأعمال ، وبالتالي توفير فرص عمل وظيفية أمام الشباب ومن ذلك يتحدد مفهوم خصخصة التعليم العالي انه : ((هو ما يقوم به القطاع الخاص من تمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات أو خدمات جامعية لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق وبصورة تتماشى مع السياسة العامة للدولة)) .

3. أنماط خصخصة التعليم العالي (سهام الحربي ، 2013) :

يمكن تقسيم أنماط خصخصة التعليم العالي المتبعة في بعض الدول إلى ثلاثة أنماط كالتالي :

1. **الخصخصة الجادة :** وتعني السماح للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات أو خدمات جامعية دون تقديم أي إعانة أو تمويل لها من الدولة ، ولكن تحت إشرافها ، كنيالاند وماليزيا .
2. **الخصخصة المعتدلة ،** وتعني السماح للجهات الأهلية بإنشاء ودارة مؤسسات أو خدمات جامعية ، ولكن مع وجود دعم ومساعدة من الدولة كاليابان والفلبين وتايوان .
3. **الخصخصة البسيطة:** وتعني تولي الدولة مسؤولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات أو خدمات جامعية، ولكنها ترحب بمصادر التمويل الخاصة والأهلية، كالصين وفيتنام والهند وباكستان وروسيا وقبل الخوض في وجهات نظر المؤيدة للتعليم العالي الخاص والدوافع والمشكلات التي تساهم الخصخصة في التعليم العالي بحلها ، سوف نقوم باستعراض التصنيف السائد في مؤسسات التعليم العالي وموقع مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، من هذا التصنيف وذلك بحسب ما أورده تقرير

اليونسكو لسنة 2009(*) والذي ذكرته (محيا زيتون) في كتاب (التجارة بالتعليم في الوطن العربي) وهي (Paper Presented at UNESCO -2009) :

● المؤسسات النخبوية (Elite Institutions) : تشمل الجامعات الكبرى ، أو ما يطلق عليها جامعات عالمية المستوى (World Class Universities) ، وهي المؤسسات التي تعطي أولوية كبرى للبحث العلمي ، وبالذات في مجال العلوم الأساسية ، ولها هيئة تدريس متميزة وإمكانيات بحثية وأكاديمية ضخمة ، وتقبل الطلبة أيضاً بشروط متشددة ، وتتيح لها مكانتها الأكاديمية والبحثية العالية الحصول على نخبة من أفضل الطلاب استعداداً .

● المؤسسات شبه النخبوية (Semi – Elite Institutions) : من بين خصائصها أنّ الأولوية تكون للتدريس أو التدريب العملي الجيد ، ويمكن أن تمارس أيضاً البحث العلمي التطبيقي ، ولكن ليس البحث العلمي الأساسي ، ويكون توجه هذه المؤسسات نحو تلبية احتياجات عالم العمل بالإعداد الجيد لخريجها ، وقد تقدم هذه الفئة برامج دراسية متفردة أو أنظمة جديدة من الخدمة ، وتلبية لاحتياجات الطلبة التي قد لا توجد في المؤسسات التقليدية .

● المؤسسات غير النخبوية أو المستوعبة للطلب (Demeaned Absorbing Institutions): تكون شروط الالتحاق بها ميسرة ، ويمكن أن يلتحق بها الطلبة الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة للدراسة في المؤسسات من الفئتين الأولى والثانية ، وتنسم هذه المؤسسات بأنماط مرنة لتقديم الخدمة ، كما أنّها عادة ذات مستوى أكاديمي متواضع ومجالات دراسية ضيقة ، ولها قدرة استيعابية محدودة ، ويلتحق بهذه المؤسسات عادة الطلبة غير المتفرغين للدراسة ، وتشمل هذه الفئة في مستواها الأدنى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تقدم خدمة تعليمية ذات نوعية ضعيفة . أما بخصوص موقع الجامعات الخاصة في هذا التصنيف فيذكر تقرير اليونسكو نفسه أنّه لا توجد أية جامعة خاصة في فئة المؤسسات النخبوية باستثناء حالة الولايات المتحدة ، حيث توجد فيها جامعات خاصة غير هادفة إلى الربح وعالمية المستوى منذ زمن قديم مثل جامعة هارفارد . وفي ما عدا ذلك تعد كافة جامعات المستوى النخبوي جامعات عامة ، وتوجد بعض الجامعات الخاصة من الفئة الثانية (شبه النخبوية) ، وتتخذ في الغالب شكل ما يطلق عليه ممولة إمّا من مؤسسات دينية أو من تبرعات منظمات أعمال . ولكن التركيز الأكبر الذي شهد الطفرة الكبرى في مؤسسات التعليم العالي الخاصة كان في الفئة الثالثة غير النخبوية أو المستوعبة للطلب ، وتضم هذه الفئة عادة فضلاً عن بعض الجامعات ، عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية .

4. المسوغات الاقتصادية لخصخصة التعليم العالي :

صنفت الأدبيات هذه المبررات إلى مبررات لخفض الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية ، ومبررات لزيادة الكفاءة الاقتصادية لهذه المؤسسات .
أولاً : خفض الإنفاق الحكومي لمؤسسات التعليم العالي : حيث تثير التوقعات إلى نمو سريع في الطلب على التعليم العالي ، وقدّر تقرير حديث لليونسكو أنّ الطلب العالمي على التعليم العالي سوف يتزايد من 97 مليون طالب عام 2000 إلى 262 مليون طالب عام 2025 ، كما أشار التقرير نفسه أنّ جانباً غير قليل من هذا النمو سوف يتم استيعابه من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، وعليه نجد حاجة فعلية لتطبيق الخصخصة للتغلب على حجم الإنفاق المتزايد على التعليم ثانياً : زيادة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي : تعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام الهدف الأساسي لبرنامج الإصلاح ، وللکفاءة الاقتصادية وجهان : الكفاءة الإنتاجية ، كفاءة عملية الخصخصة بحد ذاتها ، فخصخصة التعليم العالي تعمل على رفع كفاءة المخرجات التعليمية ، ولكون القطاع الخاص سيكون قادراً على إدخال تخصصات أكاديمية حديثة وأساليب تعليم غير تقليدية في مستوى التعليم العالي .

(*) S.Bjaranson [et.al] , << Anew Dynamic:Private Higher Education>>

paper presented at : UNESCO world Conference on Higher Education,2009.

أما المشكلات التي يمكن أن تساهم الخصخصة في التعليم العالي في حلها هي : البطالة ، وهدر الموارد البشرية وهجرة أموال للخارج ، وتوفير النفقات التعليمية المصروفة في الخارج .
على العموم فإن خصخصة التعليم العالي خضعت وتخضع لجدل طويل منذ بدء التفكير بها كأسلوب عمل مرافق أو بديل للتعليم العالي الحكومي ، فهناك من يؤيد وجود مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، ويرجح (الحيدان ، www.alriyadh.com) وجهة نظره بالأسباب التالية:

1. تؤدي مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى زيادة مساهمة المؤسسات والشركات الأهلية، وكذلك رجال الأعمال والمال في تحمل تكاليف التعليم في البلد من خلال دخولهم في مجال الاستثمار في ذلك المجال، وهذا يعزز دور تلك المؤسسات في رسم سياسات التعليم العالي ، ناهيك عن أنهم يرون أن القطاع الخاص أقدر على تلمس حاجة السوق من الخريجين .

2. ضعف الكفاءة الإدارية والاقتصادية والإنتاجية لدى مؤسسات القطاع العام ، مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص ، الدافع الرئيسي وراء تشجيع القطاع الخاص فهم يرون أن مؤسسات القطاع العام تخضع لضغوط اجتماعية وسياسية تجبرها على تبني سياسات وممارسات غير مرغوبة ، وهذا يؤدي إلى تدني الإنتاجية المأمولة منها ، ومن الأمثلة على ذلك قبول تخريج طلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل فضلاً عن الهدر المالي المتمثل في وجود عدد هائل من الكوادر الإدارية ، وعدم وجود الحوافز لمن يجد ويجتهد أو الرادع لمن يهمل ويتقاعس ، ناهيك عن الخضوع لأنظمة إدارية تكبل من يريد أن يجد ويجتهد .

3. إن مؤسسات التعليم العالي الخاصة من السهل إدارتها على أسس اقتصادية ، وانعكاس ذلك على جودتها من خلال الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة ، وذلك مثل ترشيد الإنفاق وربط الأجور والحوافز بالكفاءة الإنتاجية فضلاً عن تمتع تلك المؤسسات بالمرونة التي تجعلها أقدر على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية .

4. إن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تخفف من العبء الذي تتحمله الدولة ، وتزيد من سرعة انتشار مؤسسات التعليم العالي مما يزيد القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات، وبالتالي تخفيف الضغط على الجامعات والكليات الحكومية، مما يمكنها من تحسين مخرجاتها ، كما يؤدي الى خلق تنافساً حميداً بين القطاعين العام والخاص ، مما يسهل الوصول إلى الأفضل .

5. وجود وانتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الداخل يساعد على الحد من هجرة الطلبة للدراسة على حسابهم الخاص في الخارج ، خصوصاً في الأجواء والظروف السياسية والأمنية الراهنة ، فضلاً عن أن ذلك سوف يحل مشكلة قبول أبناء غير المواطنين .

6. إن تحمل الطلبة لتكاليف دراستهم بما في ذلك الرسوم الدراسية ، عامل هام يحثهم على الجد والاجتهاد والاهتمام بالتحصيل العلمي ، إذ أنهم يحاولون التفوق والتخرج في وقت قياسي، وذلك لخفض التكلفة، كي لا يخسر مرتين ، مرة خسارة المال ، ومرة الرسوب.

المبحث الثاني

أهمية التعليم الجامعي الأهلي في العراق مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي :

أولاً : أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الحكومي والأهلي ... المزاحمة والتمويل 0

يعد التعليم العالي الأهلي في العراق واحد من أهم الحلقات المهمة في منظومة التعليم العالي ، وأحد روافد التنمية العلمية التي بدورها تعد الحاضن الأساسي لكل مشاريع التطور العلمي والثقافي .

شهد التعليم العالي في العراق تطوراً ملحوظاً ليس من حيث عدد مؤسساته فقط ، وإنما من حيث إقبال الطلبة للالتحاق به ، إذ يقبل سنوياً أكثر من (100) ألف طالب في الجامعات الحكومية ، وفي المقابل عدد لا يقل كثيراً عن هذا العدد يقبل في الجامعات الأهلية :

جدول (1) أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الحكومي والأهلي

السنة الدراسية	عدد الطلبة في التعليم الجامعي	عدد الطلبة في التعليم الجامعي	الأهمية النسبية للتعليم الجامعي	عدد الطلبة في التعليم الجامعي	الأهمية النسبية للتعليم الجامعي
2001 - 2000	277195	254252	%91.7	22943	%8.2
2002 - 2001	297292	272982	%91.8	24307	%8.1
2003 - 2002	322226	298451	% 92.6	23775	% 7.3
2004 - 2003	354922				
2005 - 2004	368753	344089	%93.3	24664	%6.6
2006 - 2005	380231	353525	%92.9	267180	%7.02
2007 - 2006	353173	325994	%92.3	27180	%7.6
2008 - 2007	368631	28281	%76.7	31267	%8.5
2009 - 2008	382873	280997	%73.3	40749	%10.6
2010 - 2009	416414	361157	%86.7	55257	%13.2
2011 - 2010	476377	400970	%84.1	75407	%15.8
2012 - 2011	489399	397679	%81.2	91720	%18.7
2013 - 2012	554587	449161	%80.9	105426	%19.0
2014 - 2013	627062	505116	%80.5	121940	%19.4

الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء في الجدول تم عرض البيانات التي توضح أعداد الطلبة الموجودين في التعليم العالي الجامعي بصورة عامة والتعليم الحكومي ، وكذلك الطلبة الموجودين في التعليم العالي الجامعي الأهلي و ومن ثم الأهمية النسبية لكل منهما من التعليم الجامعي بصورة عامة خلا المدة (2000-2001) إلى (2012 - 2013) .

الملاحظ أنه في الأعوام (2000 - 2001) و (2001 - 2002) لم تكن هنا أية زيادة ملحوظة في أعداد الطلبة ، إذا ما قورنت بالأعوام اللاحقة ، وهذا مخالف للمنطق الذي يفترض أن هناك زيادة طبيعية في أعداد الطلبة في التعليم الجامعي مع الزمن كنتيجة للنمو الطبيعي في السكان وزيادة الوعي الاجتماعي ، وكذلك الطلب المتزايد على الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة نتيجة للتقدم التكنولوجي والعلمي ، لكن العكس من ذلك هو الذي حدث نتيجة لما خلفه الحصار الاقتصادي من آثار سلبية تمثلت في تقليص حجم الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والمتعلمة ، بل وحتى على الاختصاصات النادرة ، فضلاً عن هجرة العقول إلى الخارج وارتفاع تكاليف الدراسة وحاجة العوائل إلى أن تدفع أبناءها إلى العمل في سن مبكر ، ثم بدأت الأعداد تتزايد وحصلت زيادة للأعوام بعد 2003 حتى بلغت في العام الدراسي (2006-2007) (35173) ، لكن هذه الزيادة كانت متواضعة ، والسبب يعود إلى أحداث عام 2003 الغزو الأمريكي للعراق وما رافقه من عدم استقرار البلاد أمنياً وسياسياً ، بعدها كانت هناك زيادة ملحوظة في أعداد الطلاب في التعليم العالي ، فقد بلغت في العام الدراسي (2013 - 2014) (627062) . أما بالنسبة لتعليم الجامعي الأهلي فقد كان في العام الدراسي (2000 - 2001) (277195) طالباً، ويلاحظ من الجدول أن هناك اتجاهاً صعودياً في أعداد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي الأهلي على الرغم من وجود تنذب في أعداد الطلبة في بعض السنوات مثلاً (2003) ، إذ تمكنت الكليات الأهلية من استيعاب أكثر من (40) ألف طالب خلال العام الدراسي (2013 - 2014) إذ كان عدد الطلبة (121946) طالباً في هذا العام الدراسي ، وعلى الرغم من هذه الزيادة لا يزال التعليم الجامعي الأهلي ضعيفاً .

ثانياً : الأهمية النسبية للتعليم الجامعي العام والأهلي ... متطلبات الجودة 0

لا يزال التعليم الجامعي الأهلي في العراق وعلى الرغم من الأعداد المتزايدة سنوياً يشكل نسبة متواضعة جداً ، فكما هو واضح في الجدول بلغت نسبة مساهمة التعليم الجامعي الأهلي في العام الدراسي (2000 – 2001) (8.2%) من مجموع التعليم الجامعي في العراق ، واستمرت هذه النسبة نفسها في العام اللاحق 2001 – 2002 (8.1%) ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (7.3%) في العام الدراسي (2002- 2003) ، واستمرت بالانخفاض حتى بلغت في العام الدراسي (2004 – 2005) (6.6%) نتيجة لأوضاع الراهنة خلال تلك المدة ، بعد ذلك عادت هذه النسبة إلى الزيادة من جديد حتى بلغت في العام الدراسي 2013 – 2014 (19.4%) ، إلا أنه على الرغم من ذلك فإنها تمثل نسبة متواضعة جداً مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي لأسباب عديدة أهمها أن الاستثمار في التعليم يعتبر من الاستثمارات البطيئة في سرعة دوران رأس المال ، فضلاً عن احتياجها لرأس مال كبير أيضاً (مي حمودي ، 2011 : 85).

وهناك إحصائية أخرى تشير إلى المقارنة بين خريجي الجامعات الحكومية مع الجامعات والكليات الأهلية يمكن منها الاستدلال على الأهمية النسبية للتعليم الأهلي في العراق .
جدول (2) أعداد الطلبة الخريجين في التعليم الجامعي الحكومي والأهلي في العراق

السنة الدراسية	عدد الطلبة المتخرجين في التعليم الجامعي الحكومي	عدد الطلبة المتخرجين من التعليم الجامعي الأهلي	نسبة خريجي التعليم الجامعي الأهلي إلى التعليم الحكومي %
2003 – 2002	42790	4252	9.9%
2004 – 2003	44540	4984	11.2%
2005 – 2004	46911	49010	10.4%
2006 – 2005	49408	4493	9.09%
2007 – 2006	54674	5112	9.3%
2008 – 2007	45145	3917	8.6%
2009 – 2008	48468	5268	10.8%
2010 – 2009	48086	5578	11.8%
2011 – 2010	59369	9641	16.2%
2012 – 2011	56424	13673	24.2%
2013 – 2012	61079	16276	26.6%

المصدر / وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، إحصائيات التعليم العالي ، سنوات مختلفة .

يشير الجدول إلى خريجي الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية ، ويتضح من خلال البيانات تذبذب أعداد الخريجين بين الارتفاع والانخفاض منذ العام الدراسي (2002-2003) وحتى العام الدراسي (2007- 2008) ، فبعد أن كانت نسبة خريجي الجامعات الحكومية إلى الجامعات الأهلية (9.9%) في العام الدراسي (2002- 2003) انخفضت إلى (8.6%) في العام الدراسي (2007 - 2008) ، إلا أنه ما ينبغي ملاحظته هو الزيادة الملحوظة في نسبة خريجي الجامعات الأهلية إلى الجامعات الحكومية عدا العام الدراسي (2007- 2008) ، إذ بلغت مساهمة الجامعات الأهلية (26.9%) في العام الدراسي (2012 – 2013) بعد أن كانت (8.6%) ، مما يشير بوضوح إلى الأهمية النسبية للتعليم الجامعي الأهلي مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي .
ثالثاً: أثر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على دعم الاستثمار الخاص في التعليم العالي:

من المعروف أن التعليم الجامعي الأهلي وزيادة إقبال الطلبة على التعليم الأهلي يرتبط بالمقدرة والإمكانية المادية على دفع الأقساط السنوية المترتبة عليهم ، لذلك فقد يشكل الإمكانية المادية عائقاً أمامهم للدخول إلى الكليات الأهلية وإكمال دراستهم .

ويمكن من خلال الإحصائية التالية معرفة أثر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على اعداد الطلبة في التعليم في الجامعات الأهلية .

السنة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي / دينار	أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الأهلي
2000	1936174	22943
2001	1480131	24307
2002	1356453	23775
2003	976794	-
2004	1540190	24664
2005	2030547	26706
2006	2926339	27180
2007	3372433	31267
2008	4828348.9	40749
2012	6578930.6	105426

يتضح من خلال الجدول أنّ أعداد الطلبة في العام 2000 (22943) طالباً عندما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (1936174) دينار عراقي ، في العام التالي ارتفع أعداد الطلبة إلى (24307) طالباً على الرغم من انخفاض متوسط الفرد إلى (1480131) دينار عراقي ، لكن مع استمرار انخفاض متوسط نصيب الفرد للعام التالي أيضاً انخفضت أعداد الطلبة لتصبح (23775) طالباً، لكن بدأت أعداد الطلبة بالارتفاع بعد 2003 ، أي مع بداية العام 2004 أصبح عدد الطلبة (24664) طالباً، وذلك على أثر التحسن في نصيب الفرد من الدخل القومي ، ومع استمرار التحسن استمر معه الارتفاع في أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الحكومي حتى وصل إلى (105426) طالباً عندما كان متوسط نصيب الفرد (6578930.6) دينار عراقي عام 2012 . وهكذا فقد انعكس التفاوت أو التذبذب في القدرة الدخلية أي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للعائلة العراقية على أعداد الطلاب في الكليات الأهلية .

وباستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط نستطيع معرفة أثر متوسط نصيب الفرد على أعداد الطلبة الدارسين في التعليم الجامعي الأهلي، حيث: تمثل أعداد الطلبة (y_i) دالة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (x_i)، أي أن:

$$Y_i = P(X_i)$$

وتأخذ الدالة الشكل التالي بعد اعتبار أعداد الطلبة Y_i المتغير التابع (Dependent Variable) ، ومتوسط نصيب الفرد X_i هو المتغير المستقل (Independent Variable) ، فيما يمثل E_i حد الاضطراب أي البواقي :

$$Y_i = a + bX_i + E_i \quad \text{وكانت النتائج كما يلي :}$$

$$Y_i = -3480722.5 + 1.335 X_i$$

$$R^2 = 0.593$$

يتضح من الدالة أن إشارة معلمة متوسط نصيب الفرد موجبة وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، وذلك يعني أن أي زيادة في متوسط نصيب الفرد يؤدي إلى زيادة في أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الأهلي .

تشير قيمة $R^2 = 0.593$ أنّ أكثر من 59% من التغيرات التي تطرأ في أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الأهلي سواء كانت زيادة أم نقصان ناجمة عن التغير في متوسط نصيب الفرد ، وأنّ أقل من 41 % لمتغيرات أخرى تقع خارج النموذج .

رابعاً: لماذا التعليم العالي الأهلي في العراق ؟

تعد فكرة الاستثمار في قطاع التعليم الخاص بصورة عامة وخصخصة التعليم الجامعي الحكومي بصورة خاصة ، الخطوة الأولى لتهيئة القطاع الخاص ليقوم بدوره في تصحيح العملية التعليمية في العراق .

تبنى فكرة خصخصة التعليم الجامعي الحكومي على سد الفجوة بين مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي ، واحتياجات السوق ، إذ أن مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي لا تستطيع بمفردها أن تحقق هذه الغاية على المدى القريب ، وعليه فإنها تتجه في سياستها التعليمية إلى البحث عن شريك يؤمن لها هذا المسعى والتوجه ، ويقصد بالشريك إما صاحب مال أو مؤسسة أو شركة مالية ، تكون على استعداد للعمل على تقديم تعليم جامعي (مختلف ونوعي) يستقرى الواقع التعليمي القائم ، وي طرح الحلول لمشكلاته. وذلك يكون من خلال مواكبته للتطورات الحديثة في المناهج التعليمية على وفق الضوابط والمحددات ، فضلاً عن المردود الإيجابي في المدى البعيد والمتوسط (د. نبيل عبد الرضا ، العدد 3676) ، لذلك نجد أن راس المال الخاص - القطاع الخاص - دخل حقل التعليم الجامعي بثقل بعد أن كان متردداً ومتشككاً في جدوى الاستثمار في هذا المجال لسنوات طويلة ، فأصبح يساهم بحدود (15 %) من إجمالي نشاط التعليم ، فانتشرت الجامعات الخاصة والكليات الأهلية في شتى أنحاء العراق ، إذ إنه وضمن البعد الاقتصادي ، يعد الاستثمار في التعليم العالي إضافة مهمة وحيوية لتراكم رأس المال الوطني ، جاء هذا الاستثمار في وقت كان الاقتصاد بأمس الحاجة إلى من يحرك عجلته ويدعم نموه ، كما يعد من الاستثمارات المستخدمة للعمال بكثافة لا يخفى على أحد الأعداد الكثيرة من العاملين الأكاديميين والإداريين الذين التحقوا بهذه الجامعات الناشئة، فكانت بداية هذه الجامعات قد تزامن مع تعمق مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي ووجود الآلاف من العاطلين عن العمل ، فحاء تأسيسها ليخفف من حدة المشكلة إلى حد ما .

كذلك تأسيس هذه الجامعات يعمل على تطوير نوعية القوى العاملة العراقية ويعمق الاهتمام بين الجامعات العراقية الرسمية والخاصة ، بالتخصيص والبحث العلمي الراقي كأن تقوم كل جامعة بإنشاء مركز متخصص في شؤون الحياة ، مثلاً مراكز للدراسات المائية أو للموارد البشرية أو للبيئية أو لحقوق الإنسان ، فضلاً عن دورها في إصلاح الخلل في هيكل التجارة الخارجية ، وخصوصاً في هيكل الحساب الجاري ، إذ بالإمكان النظر إليها كمؤسسات إحصائية ، أي أنها تعمل على إحلال المنتج الوطني مكان المستورد وإيقاف عملية تحويل ملايين الدورات سنوياً إلى الخارج لتمويل تعليم العراقيين هناك .

بذلك يتضح أن خصخصة التعليم الجامعي الحكومي سيكون خارطة طريق جديدة نحو تعليم مختلف ونوعي يقوم على الاستثمار في الإنسان في ظل محدودية الموارد ، ومعدل نمو سكاني مرتفع .

مزايا التعليم العالي الأهلي في العراق :

أصبح إنشاء الكليات الأهلية أحد الوسائل لنشر التعليم العالي وتوسيعه في المجتمع العراقي في إطار إستراتيجية التربية والتعليم العالي في توسيع التعليم ، ويتم تشجيع هذا النوع من التعليم على الصعيد الحكومي استناداً إلى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الرسمي والتعليم الأهلي واعتبار الأخير أحد الروافد المتممة أو المكملة للتعليم الجامعي الحكومي .

و يمكن بيان أهم مزايا التعليم العالي الأهلي في العراق :

1. اتساع فرص التعليم العالي لجميع طالبيه في التخصصات العلمية التي يرغبون فيها دون أن تتحمل الدولة أي أعباء مالية .
2. يعتبر التعليم العالي الأهلي نظام تعليمي رديف ومنافس قوي للتعليم الرسمي يمكن أن يساهم بتطوير التعليم العالي .
3. يعطي التعليم الأهلي حرية أكبر باختيار الكليات والتخصصات العلمية طبقاً لرغبات الطلبة المتقدمين للدراسة في الجامعات الأهلية في ضوء احتياجات السوق ، أي ارتباط هذا النمط من التعليم ارتباطاً حقيقياً بحاجة المجتمع .
4. يواكب التعليم العالي الأهلي حركة تطور العلوم الحديثة ويعمل على إدخالها إلى البلد لهدف تحسين فرص منافستها للجامعات الرسمية ، وجذب الطلبة الموهوبين والمتفوقين دراسياً إليها .

5. الجامعات الأهلية بإمكانها ان تكون مراكز علمية للجودة والتميز العلمي كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المتقدم ، إذ ما أحسن الإشراف عليها وتم تأمين مصادر تمويلها بصورة جيدة .
6. عمل الجامعة الأهلية على وفق معايير الجدوى العلمية التربوية والاقتصادية يؤمن استقرارها وقدرتها على المنافسة مع الجامعات الأخرى حكومية كانت أم غير حكومية .
7. الجامعة الأهلية لها بحرية أكبر في تصريف شؤونها العلمية والإدارية مقارنة بالجامعات الحكومية .
8. لا تعاني الجامعات الأهلية عادة من مشكلة البطالة المقنعة ، إذ إنها تعتمد في الغالب هياكل إدارية مرنة تؤمن كفاءة أداء عالية بجميع منتسبيها ، وبخلافه تتخذ جميع الإجراءات اللازمة بحق الأفراد الذين لا يرتقي أدائهم إلى المستوى المطلوب من الناحية العلمية أو الإدارية (جريو: 2004، 13).
9. يتحمل التعليم الأهلي مسؤوليات واسعة في مجال عدم تكرار العيوب والنواقص التي يعاني منها التعليم الرسمي والبحث العلمي باستمرار عما هو جديد ومتطور سواء كان ذلك على الصعيد المناهج الدراسية ، أم الاستعداد لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل .
10. وأخيراً فإن وجود الجامعات الأهلية سوف يحد من هجرة الكفاءات والأدمغة المحلية بسبب التوسع في سوق العمل وازدياد فرص العمل مع ما يرافق ذلك من تحسين للوضع الاقتصادي لأعضاء هيئة التدريس (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2000 : 259) .
- وبناءً على ذلك فإن نشوء الجامعات الأهلية وتوسعها في العراق هو من حيث المبدأ أمر مطلوب ومرغوب بالقدر الذي يسد النقص في ما يوفره التعليم الحكومي ، لكن هذا النشوء وذلك التوسع يجب أن يخضع لمعايير محددة ، فيكون للدولة سياستها الواضحة في الحجم الذي تحتاجه من هذه الجامعات ، ومدى مساهمتها في البناء الوطني والتطويري ، خصوصاً في ظل التوجه العالمي نحو تحريك القطاع الخاص للقيام بدوره في العملية التعليمية ، وجعله المحرك الأساسي للاقتصاد القومي ، ولعملية الاستثمار ، ويتجلى ذلك بدعوة القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال بإنشاء كليات وجامعات خاصة ، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لذلك ، فضلاً عن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين لوضع السياسات والوسائل وتنفيذها بهدف الاستفادة القصوى من مخرجات الثانوية العامة بتأهيلها تأهيلاً عالياً متجاوباً مع احتياجات السوق من إذ النوعية والكمية ، ولكي يتحقق فيما بعد التوظيف الذي تدعو إليه عملية التنمية (د. أحمد تقي و هدى الدعيمي، 2007: 76) .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

1. لم تلتزم سياسات التعليم العالي في العراق لحقبة زمنية طويلة تحت تأثير البعد الاجتماعي لسياساتها الاقتصادية أن تدعو القطاع الخاص أن يكون شريكها في نظام التعليم العالي .
2. لا توفر للقطاع الخاص الفرص والدعم الحقيقي لتحفيز الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي في العراق.
3. ضعف واضح في الاستثمار الأجنبي في مجال التعليم العالي وما متاح منه هو فقط بعض الاستثمارات الأجنبية في مجال التعليم خاص بمنطقة كردستان العراق.
4. لازالت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي ضئيلة مقارنة بالتعليم الحكومي بالرغم من الزيادة السنوية لها .
5. إن الجهات الإحصائية مثل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط ، وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لم تولي أهمية تذكر إلى توفير البيانات الإحصائية الخاصة بمؤشرات التعليم العالي الأهلي.

ثانياً : التوصيات :

1. دعم سياسات تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي وجعله شريكاً حقيقياً في تنفيذ سياسات التعليم العالي.
2. الاهتمام بتشجيع التعليم العالي الخاص وفق ضوابط معينة ، ومحاولة جعله منافساً للقطاع الحكومي من خلال منح التسهيلات المصرفية والضريبية.
3. دعم فرص الاستثمار الأجنبي وبما يتفق مع المتطلبات الثقافية والاجتماعية لسياسات التعليم العالي في العراق .
4. تشجيع تجارب الجامعات الدولية في مجال الاستثمارات الخاصة بالتعليم العالي في العراق .
5. ان اعتماد الخصخصة في قطاع التعليم العالي يجب ان يركز الى معطيات استراتيجية محددة وواضحة في اهدافها ومقرراتها لتحقيق التوازن المطلوب في النسق التعليمي بين ما هو عام وما هو خاص.
6. ان عملية خصخصة التعليم العالي تقتضي بالضرورة قواعد نظام اداري مرن وفاعل يستند الى قاعدة معلوماتية لجميع اوجه وفرص الخصخصة في التعليم العالي، لذلك يتطلب وجود بنية مؤسسية تسويقية خاصة بفرص الاستثمار المتاحة وفقاً لمعايير الجدوى الاقتصادية بمحتوى اجتماعي وثقافي يتسق مع البنية الثقافية والاجتماعية وبما يراعي مبدأ العدالة والمساواة وتوسيع فرص التعليم للجميع.
7. على النحو الذي يجب ان تحقق فيها برامج الخصخصة في قطاع التعليم العالي مقررات الجودة والمنافسة والعدالة ، يجب ان تكون هناك منظومة تقويمية رصينة تعتمد اسلوب الجدوى والفاعلية من عملية الخصخصة وبما يتفق مع قدرة فاعلة في تحقيق الاستراتيجية الوطنية في التعليم العالي.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية والمترجمة :

1. أحمد باهض تقي ، وهدى زوير الدعيمي ، الاستثمار في التعليم مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة ، مع إشارة خاصة للعراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 2 ، 2007 .
2. ستيف هانكي، في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة إلى الخاص والتنمية الاقتصادية ، ترجمة : محمد مصطفى غنيم ، ط1، بيروت ، دار الشرق ، 1990 م.
3. د. محيا زيتون ، التجارة بالتعليم في الوطن العربي ، (الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية) ، مركز الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 2013 م .
4. حمد بن عبد الله اللحيدان ، خصخصة التعليم العالي بين المؤيدين والمعارضين ، جريدة الرياض العدد 13437 ، 8 ابريل ، 1326 هـ .
5. داخل حسن جريو ، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الإصلاح ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد 51 ، العدد 1 ، 2004 م.
6. شهاب حمد شيحان ، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي (دراسة تطبيقية) ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2008 م.
7. عبد الإله يوسف الخشاب ، ومجذاب بدر العناد ، تمويل التعليم في الوطن العربي وسبل تعزيزه ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، 2000 م.
8. عبد الباسط حسونة ، خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، أهدافها ومعوقاتها (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية) [www.siironLine.org/derast\(1\)260.htm](http://www.siironLine.org/derast(1)260.htm) .
9. عزيزة المانع ، هل تلبي الخصخصة احتياجات ؟ الاتجاهات حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 ، العدد الثاني ، 2013 .
10. محمد حسن آل ياسين ، التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 4 ، 2001 م.
11. معهد الدراسات المصرفية ، الخصخصة (اضاءات ،نشرة توعوية) ، الكويت ، العدد السادس ، يناير 2011 م.
12. مي حمودي عبد الله ، أهمية التعليم الجامعي الأهلي في العراق للمدة من (1989/ 1998 – 2006/ 2007) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 28 ، 2011 م.
13. د.نبيل جعفر عبد الرضا ، العدد : 3676 :الحوار المتمدن .
14. سهام عبد العزيز الحربي ، خصخصة التعليم العالي الصحي في المملكة العربية السعودية ، وأثره على تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة طيبة ، كلية التربية ، قسم الإدارة التربوية ، السعودية ، 1433 هـ .
15. فهد بن عباس العتيبي ، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه ، منشورة ، جامعة الملك سعود ، السعودية .
16. اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1999 م .

17.نادية عبد النعيم ، الخصخصة وأثرها في التنمية ، منظمة العمل العربية ،
www.alalabor.org، 2013

- 18.Grafitlths,Alan and Wahl,Stuart,"Applied Economics an Introductory" 7th edition,New yourk ,Addison Wesley Longman Inc,1998.
- 19.J.Fitz 8 .Beers , "Education management organization and the Privatization of public Education :across – national comparison of the USA and Britain" 2002.
- 20.Levin , Henry M.(ed) Privatizing Education , Teacher college : Columbia University ,2001.
- 21.Peril and Promise : Higher Education in Developing Countries, Task force Report. The world Bank and UNESCO,2000.